● أخبار قصيرة

إيران تدعو لشطب إسمها من توصيات مجموعة العمل المالي

طالب وزير الاقتصاد والمالية الإيراني إحسان خاندوزي، في رسالة احتجاج إلى مجموعة العمل المالي (FATF)، بشطب اسم الجمهورية الإسلامية الإيرانية من البند رقم ٧ وغيرها من الإتفاقات ذات الصلة لهذه المؤسسة الدولية مع القرار ٢٢٣١.
يذكر بأن البند السابع لمجموعة العمل المالي (FATF) حول "العقوبات" الهادفة والمتعلقة بحظر انتشار أسلحة الدمار الشامل، هي أنها تطلب من الدول اتخاذ الإجراءات المذكورة بما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، مثل تجميد أموال وأصول تابعة لأشخاص معينين، دون تأخير.
وأنهى القرار رقم ٢٢٣١ لمجلس الأمن الصادر في عام ٢٠١٥، تماشياً مع تنفيذ خطة العمل المشترك الشاملة (الإتفاق النووي)، تنفيذ قرارات الأمم المتحدة السابقة بشأن إيران؛ لكنه أدى الى إجراءات تقييدية مثل تطبيق عقوبات مالية مستهدفة.
وبحسب القرار المذكور، يمكن تنفيذ أحكام هذا القرار وفقا لأحد الشرطين: أ) لمدة تصل إلى ٨ سنوات بعد الموافقة على الاتفاق النووي، ب) في حال إعلان الوكالة الدولية للطاقة الذرية.وبناء على ذلك، ومع الأخذ بعين الاعتبار تاريخ الموافقة على الإتفاق النووي في ١٨ أكتوبر ٢٠١٥، ينطبق البند أ) على الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

التأكيد على تطوير التبادل التجاري بين جمارك سومار ومندلي

أكد مدير جمارك سومار في محافظة كرمانشاه ومدير حدود مندلي العراقية على تطوير التبادلات التجارية وتسهيل الصادرات من هذه المنطقة الغربية من إيران لغرض التنمية الاقتصادية.
وقال مدير جمارك سومار، الإثنين، أثناء زيارته لحدود مندلي وتفقده للبنية التحتية لهذه البوابة وعملية التصدير، في اجتماع عقد لحل المشاكل القائمة: إن سومار لديها القدرة المناسبة لزيادة الصادرات إلى العراق. وأضاف شهاب محمدي: يتم تصدير أكثر من ٣٠٠ شاحنة محملة ببضائع التصدير من سومار إلى العراق يومياً؛ ومع إزالة الحواجز والمشاكل التجارية وتعزيز البنية التحتية، سنشهد تحسن قدرات هذه الحدود وتطويرها وتنميتها.
وأعلن محمدي عن ترحيب مديري الحدود العراقية بتطوير المبادلات مع سومار. وأضاف: إن السلع التصديرية الرئيسية عبر هذه الجمارك هي البلاط وحديد التسليح المضلع والمواد العازلة للماء والرخام والبيض ومنتجات الألبان والأكواب الزجاجية والكرتون الفارغة. وتابع: منذ بداية العام الإيراني الجاري (بدأ في ٢١ آذار/ مارس ٢٠٢٣) وحتى نهاية الشهر الثامن، تم تصدير ما مجموعه ٤٨٦ مليوناً و ٤٣١ ألفاً و٤٥٢ دولاراً من بضائع التصدير المتنوعة من جمارك سومار.

تعزيز تصدير الخدمات الفنية والهندسية أمراً ضرورياً

٥ دول تستحوذ على ٨٠٪ من الصادرات الإيرانية

اعتبر رئيس منظمة تنمية التجارة الإيرانية انغلاق الصناعات التحويلية في البلاد أحد التحديات القائمة التي تعترض نمو صادرات البلاد.
وفي شرح أسباب انغلاق الصناعات التحويلية في إيران، اعتبر مهدي ضيغمي صعوبة الدخول إلى أسواق التصدير بسبب العوائق والحظر الأجنبي ووجود سوق محلية مضمونة، من العوامل التي أدت إلى قلة رغبة الشركات الصناعية في التصدير.
وأشار نائب وزير الصناعة إلى العراقيل والجدار الجمركي الذي كان قائماً دائماً في طريق التجارة وإلى إتفاقية التجارة الحرة مع الاتحاد الاقتصادي الأوراسي، معتبراً دخول سوق هذا الاتحاد وإزالة الحواجز الجمركية تمهيداً لدخول أسواق أكبر وأكثر تعقيداً والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.
واعتبر ضيغمي إبرام هذه الإتفاقية عاملاً في زيادة القدرة التنافسية للإنتاج المحلي والوحدات الصناعية وحافزاً للشركات لدخول أسواق التصدير.
وأشار كذلك إلى انخفاض متانة السلع في أسواق التصدير وضعف العلامات التجارية للمنتجات المحلية، وقال: بما أن الصادرات إلى بعض البلدان المجاورة متوفرة بمستوى منخفض الجودة للمنتجات المحلية، فقد خلقت هذه المشكلة منافسة هشة وزائفة في هذه الأسواق وتسببت في تكوين علامات تجارية أقل رسوخاً واستدامة في هذه الأسواق والبلدان المستهدفة، هذا على الرغم من أن دولاً مثل تركيا قد بدأت العديد من التدابير في اتجاه الاستدامة والعلامات التجارية في البلدان المستهدفة.

تنوع محفظة منتجات التصدير

وأشار رئيس منظمة تنمية التجارة إلى التنوع المحدود لمحفظة منتجات التصدير في البلاد، وصرح: أكثر من ٧٥-٧٠٪ من صادرات البلاد هي منتجات سلعية ومواد خام وشبه خام، ولا تزال حصة السلع ذات القيمة المضافة العالية صغيرة على الرغم من الاتجاه المتزايد الذي بدأ في السنوات الأخيرة.
وعن سبب عدم تنوع وجهات التصدير، أوضح: يمكن القول أن ٨٠٪ من صادرات البلاد تتم في الواقع إلى ٥ دول، هي: الصين والعراق وتركيا والإمارات والهند. واعتبر أن قلة وجهات التصدير والبضائع هي أحد الأسباب التي أدت إلى انخفاض التعقيد الاقتصادي للبلاد.
وفي إشارة إلى الإجراءات المتخذة في هذا المجال، شدد ضيغمي على ضرورة زيادة مرونة اقتصاد البلاد للتعامل مع العقوبات، وزيادة مجموعات المنتجات ووجهات التصدير، ودخول الصناعات التكنولوجية والإبداعية، والتركيز بشكل أكثر على قطاع الخدمات.

تعزيز الإنتاج التنافسي والتصديري

ولفت رئيس منظمة تنمية التجارة إلى أهمية تعزيز الإنتاج التنافسي والتصديري، وقال: إن الاستفادة من القدرات الناتجة عن إبرام الإتفاقيات وتعزيز الشركات التي تنتج سلع عالية الجودة ذات قيمة مضافة أعلى، وكذلك التخطيط لدخول بعض العلامات التجارية إلى الأسواق المستهدفة من خلال الإتفاقيات الحكومية الجارية، مدرج على جدول الأعمال.
وشدد ضيغمي على ضرورة تعزيز تصدير الخدمات الفنية والهندسية نظراً للإمكانات العالية في البلاد ومتانة وتأثير هذا القطاع في الدول المستهدفة، وقال: إن نمو هذا المجال يعتمد على الدعم الحكومي أكثر من القطاعات الأخرى.

وسط التصعيد في الشمال؛ وإحالة «إسرائيل» إلى محكمة العدل الدولية

الشيكل يهبط بحدّة.. توقعات قاتمة تلف اقتصاد الإحتلال

الوفاق/ وكالات

يواجه الاقتصاد الصهيوني إضطراباً أدى إلى هبوط الشيكل بحدة، وسط التصعيد في الشمال، وإحالة إسرائيل إلى محكمة العدل الدولية، وخفض أسعار الفائدة، وفقاً لموقع "غلوبس".
ومع افتتاح تعاملات هذا الأسبوع في سوق الصرف الأجنبي، انخفض سعر الشيكل بشكل حاد مقابل الدولار، فقد تراجع بنسبة ١/٤١ ٪ مقارنة بالسعر التمثيلي ليوم الجمعة، عند ٣/٧٠٧٤ شواكل للدولار، ومقابل اليورو انخفض سعر الشيكل أكثر يوم الإثنين بنسبة ١/٥٨ ٪ ليصل إلى ٤/٠٥٤١ شواكل لليورو. وانخفض سعر الشيكل الأسبوع الماضي بنحو ٢ ٪ مقابل الدولار، وبنحو ١/٢٥ ٪ مقابل اليورو.
ويشير كبير الاقتصاديين في بنك مزراحي تفاهوت، رونين مناحيم، إلى عدد من العوامل المحلية التي تؤدي إلى إضعاف الشيكل؛ التصعيد في الشمال والضفة الغربية، وإحالة "إسرائيل" إلى محكمة العدل الدولية، وتخفيض بنك إسرائيل أسعار الفائدة في بداية الشهر، أدى إلى انخفاض قيمة الشيكل مقابل الدولار، بعد فترة طويلة من الارتفاع.
يأتي الانخفاض الحاد في قيمة العملة بعد أن أصدر بنك إسرائيل، الإثنين، أرقام احتياطيات النقد الأجنبي التي أظهرت أنه لم يبع الدولار على الإطلاق لتحقيق التوازن في سوق الصرف الأجنبي، وهو احتمال أن يستمر البنك المركزي في إبقائه على الطاولة، على الرغم من تعزيز العملة، والارتفاع الحاد منذ نهاية أكتوبر.

تحديات أمام الشيكل

ويقول مناحيم: إنه على الرغم من أن بنك إسرائيل لم يتدخل على الإطلاق في ديسمبر/كانون الأول ولم يقم سوى بعمليات بيع صغيرة في نوفمبر/تشرين الثاني، فانه "إذا استمر الانخفاض الحالي في قيمة الشيكل، فقد يجدد مبيعات الدولارات".
إن الانخفاض الأخير في قيمة الشيكل سيؤثر أولاً، وقبل كل شيء، في التضخم، فضعف الشيكل قد يعني ارتفاع أسعار المنتجات المستوردة. إذا حدث ذلك، فسيصبح من الصعب على بنك إسرائيل إجراء مزيد من التخفيضات في أسعار الفائدة، بحسب "غلوبس".
هناك أيضاً مسألة ميزانية الدولة لعام ٢٠٢٤، والتي تسببت في نفاد صبر كبير بين كبار المسؤولين في بنك إسرائيل، الذين يطالبون بتغييرات في الميزانية في ضوء تكلفة الحرب.
ويقول مناحيم: يأمل البنك أن تتضمن الميزانية المعدلة نية خفض نسب الدين الحكومي والعجز المالي إلى الناتج المحلي الإجمالي بمجرد انتهاء الحرب.
لا تزال الحرب في قطاع غزة تشكل عامل خطر بالنسبة للكيان الصهيوني في الأسواق. إن التصعيد في الشمال وسيطرة القوات اليمنية على مسار السفن في البحر الأحمر، يغير الصورة فيما يتعلق بالحرب، وسيخلق المزيد من عدم اليقين بشأن الكيان الصهيوني؛ بالإضافة إلى ذلك، من المتوقع الآن أن تستمر الفجوات في أسعار الفائدة بين الكيان الصهيوني والدول الأخرى لبعض الوقت، مع تراجع التوقعات بتخفيض أسعار الفائدة من قبل الاحتياط الفيدرالي الأميركي والبنك المركزي الأوروبي.
ويقول مناحيم: بالنظر إلى القائمة الطويلة من العوامل التي ستشكل تحدياً للشيكل في الداخل والخارج في الفترة المقبلة، فمن المحتمل أن يستمر التقلب إلى حد ما، وقد يستمر الاتجاه الحالي للانخفاض لفترة من الوقت.

عوامل داخلية

ويشير مناحيم إلى أن قرارات محكمة العدل العليا التي صدرت هذا الأسبوع والتي تلغي قانون الإصلاح القضائي الذي أصدرته الحكومة يمكن أن تؤدي إلى توترات مستقبلية، ويقول: جزء كبير من تعزيز الشيكل منذ اندلاع الحرب يرتبط بافتراض أن قضية الإصلاح القضائي لن تتصدر جدول الأعمال، ولن تعود إلى حدتها السابقة. ورغم أن هذه القضية قد حظيت خلال الحرب بالفعل بصدى منخفض، فانها قد تتحدى الأسواق مرة أخرى.
بدوره، يقول كبير الاقتصاديين في مجموعة "IBI" للاستثمارات، رافي غوزلان، إن الأحداث التي أثرت في سوق الصرف الأجنبي هذا الأسبوع تنبع بشكل أساسي من الأمور المحلية، أهمها خفض سعر الفائدة من قبل بنك إسرائيل.

> التصعيد في الشمال وسيطرة القوات اليمنية على مسار السفن في البحر الأحمر، يغير الصورة فيما يتعلق بالحرب وسيخلق المزيد من عدم اليقين بشأن الكيان الصهيوني

ويشرح غوزلان: توقع السوق أن يخفض البنك سعر الفائدة، ولم يتفاجأ بالخفض الفعلي؛ لكن السوق لم يقم بتسعيره بشكل كامل، لذلك رأينا الشيكل يضعف مقابل الدولار بعد القرار. تؤثر فروق أسعار الفائدة في جاذبية السوق، كما أن انخفاض سعر الفائدة يجعل الدولة أقل ربحية للاستثمار مقارنة بالدول الأخرى.
علاوة على ذلك، أصبحت الحدود الشمالية متوترة للغاية هذا الأسبوع. ويشير غوزلان إلى أن اغتيال نائب زعيم حماس صالح العاروري في بيروت أثر بالسوق، ويقول: أدى التصعيد على الجبهة الشمالية إلى ردة فعل في جميع الأسواق، وضعف الشيكل، وهوت سوق الأوراق المالية، وعلاوة المخاطرة الإسرائيلية في العالم ارتفعت. وبعيداً عن هذه الأحداث، يشير غوزلان إلى أن عام ٢٠٢٣ انتهى بضعف الدولار عالمياً، ويقول: تشهد نهاية العام تداولات متفرقة في الأسواق بعد العطلات. وضعف تداول الدولار عالمياً أدى أيضاً إلى ارتفاع قيمة الشيكل في نهاية العام. والآن نرى الدولار يعود إلى قيمته الأصلية. وهذا ما يفسر جزءاً من قوة العملة الأميركية، بغض النظر عما يحدث في "إسرائيل". ويؤكد غوزلان أن قطاع الدفاع هو أحد العناصر الرئيسية التي تؤثر بالسوق الإسرائيلية، ويقول: إن نقاش "اليوم التالي للحرب" لا يتعلق بالبيئة الجيوسياسية فحسب، بل يتعلق أيضاً بالجانب السياسي، وما إذا كانت "إسرائيل" ستذهب إلى الانتخابات، وتضيف الحرب جواً من عدم اليقين ما سيؤثر في الأسواق والشيكل في المستقبل.